التأسيس المعجمي في تونس (•)

الحبيب النصراوي

1 – تمهيد :

لا شكّ أنّ قضايا المعجم عامة والمعجم العربي خاصة كانت حتى أواسط القرن الماضي عسيرة معقدة. إنّها المجال الأضعف في الدرس اللغوي، وفي واقعه العملي تطبيقا وتنظيرا. فأما من حيث التطبيق فلدينا أكبر المعاجم حجما وأشدّها فصاحة، وأما من حيث التنظير فلم نستشعر الحاجة بعد لإعادة النظر في موروث ثقافيّ كنّا نراه ناجزا منتهيا. قد يبدو هذا الحكم مبالغا فيه. ولكن من منّا لا يجد صعوبة اليوم في التعامل اللغوي المعجمي مع الحداثة أيّا كان اختصاصه ؟ الجواب واضح، فإنّ السبب هو دورنا النفعيّ لا الفعليّ في صنع الحداثة، ومبالغتنا في تشدّد لغوي لم يعد ما يبرّره اليوم في ظلّ ظهور منهجيات في التوليد اللغوي لاستيعاب مظاهر التطور في اللغة دون تفريط في خصائصها. وفي حين وضعت في الغرب لذلك التطور مبادئ وقواعد أصبحت اليوم مباحث لسانية مهمة، مازال منّا من ينظر إلى ذلك على أنّه لحن.

فإنّ دارسي المعجم في العربية لم يوفقوا تماما إلى التخلّص من الصفوية "الماضوية" لوضع أسس نظرية ومنهجية توفر للمعجم العربي أسباب الانتساب إلى اللسانيات الحديثة وإلى مقارباتها ونظرياتها. فإن كانت دراسة النحو التقليدي قد تطورت حتى أصبحت جزءا من اللسانيات، فإنّ المعجم ما انفكّ مجرّد حرفة ومهارة لا تنتسب إلا قليلا إلى اللسانيات على ما في مادة المعجم من جدل لغوي ومقاربات لسانية.

•) هذا المقال هو في الأصل مداخلة ضمن أعمال ندوة **الأدب والنقد واللسانيات في المغرب العربي "أبعاد حضارية"** التي نظمتها جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس بالاشتراك مع المعهد العالي للغات بتونس بتاريخ 8-9-2004/12/10.

لهذه الأسباب ظهرت حركة لسانية معجمية في تونس من أبرز أهدافها تطوير المعجم حتى يواكب الحداثة. ثم سرعان ما تحولت هذه الحركة مع توجّه اللسانيات الغربية إلى المعجمية تنظيرا وتطبيقا إلى حركة تحديثية أخضعت المعجم للدرس الجامعي ليصبح مبحثا مهمّا من المباحث اللسانية.. وربّما تأكدت هذه العناية بتأسيس جمعية علمية متخصصة في تونس تعنى بالقضايا اللسانية المعجمية، وهي "جمعية المعجمية العربية بتونس" تصدر باسمها "مجلة المعجمية"، وتسعى إلى التعبير عن اهتمام أهل الاختصاص من المعجميين بوضع أسس مقاربة معجمية لسانية تطبق على العربية وتنطلق من مسائل جوهرية منها مسألة المصطلحات، ومنهجية وضع المعجم، وأصناف المعاجم ووظائفها.. كما تسعى إلى تخليص المعجم العربي من عزلته نظرا لطرافة نظرياته التي قام عليها في الماضي، وتنزيلا له منزلته من علم اللسان الحديث حتى يمكن درسه درسا لسانيا محايدا..[1].

قد نجد إلى اليوم، من يختزل عناصر النهضة في الدعوة إلى إحياء التراث. فأغلب أوجه الإصلاح الفكري والثقافي وحتى السياسي بدأت بالرجوع إلى الذات لاستنطاق كوامن القوة فيها، اعتقادا بأنّ ما حققته في الماضي من عزّة خير دليل على أنّ الحلّ يكمن فيها. لكنّ نشأة الحركة المعجمية في تونس لم تتّخذ التأصيل وحده منطلقا للتأسيس، بل نفضت الغبار عمّا في التراث من إضاءات لتخلع عليها لبوس الحداثة اللسانية في رحاب الجامعة التونسية الفتية. كان ذلك عن طريق أساتذتها الذين تبنّوا أهمّ المقولات اللسانية، منذ مطلع الستينات خاصة مع الأساتذة : صالح القرمادي وعبد القادر المهيري ومحمد رشاد الحمزاوي، بما أحدثوه من تغييرات جوهرية في مفاهيم لغوية كثيرة، ومنها : إعادة النظر في مفهوم المعجم ووظيفته وعلاقته باللغة وبالمتكلم في ضوء تقدّم المباحث اللسانية الحديثة.

ولا يصحّ في نظري الحديث عن الحركة المعجمية في تونس دون الوقوف عند مرحلتين شديدتي الأهمية : الأولى تميّزت بوضع الأسس الضرورية لتطوير علم المعجم في تونس والبلاد العربية؛ والثانية قامت على تعميق نظريات هذا العلم ومصالحته مع اللسانيات الحديثة.

والمرحلتان عبارة عن تيارين معجميين تعاقبا على الجامعة التونسية وجمعية المعجمية تعاقبا دالا على تكامل رسالة العلم المفتوحة أمام الأجيال أخذا فعطاء، لا تقديسا فتكرارا. فيحفظ للأول فضل الريادة، وللثاني فضل الإضافة. ورغم تكامل التيارين لانتسابهما إلى مدرسة واحدة، وانتمائهما إلى نفس المؤسّس، فإنّ مجالات اختصاصهما ضمن المباحث المعجمية آخذة في التباين

---

1) الحمزاوي : المعجم العربي، ص285.

منذ أواخر الثمانينات. ففي حين اهتمّ الأول بقضايا "المعجمية الصناعية" (la lexicographie) تنظيرا وتطبيقا قصد التأسيس لظهور معجم عربي منشود وفق النظرية المعجمية العربية ذاتها كما صاغها عباقرة المعجميين العرب قديما، وطورتها اللسانيات حديثا[2]؛ نجد التيار الثاني يبتعد تدريجيا عن قضايا "المعجمية التطبيقية"، لينكبّ في المقابل على معالجة قضايا "المعجمية النظرية" (la lexicologie) وما تثيره من مقاربات وآراء في اللسانيات الحديثة حول أحقية المعجم بأن يعدّ علما له نظريته ومكوناته التي لا غنى عنها في وصف اللغة في حركتها وسكونها.

2 - المعجمية العربية بين التراث واللسانيات

لا شكّ أنّ نشأة الدراسات اللسانية واللغوية الحديثة في الجامعة التونسية قد اقترنت ببواكير المدارس اللسانية في أوروبا، فنهلت ممّا أقرته من مناهج ونظريات كان لها أثرها الحاسم في تطوير البحث اللغوي، ومن ضمنها المعجم. وقد اقترن هذا المبحث لدى أجيال من خريجي الجامعة التونسية بالأستاذ محمد رشاد الحمزاوي باحثا ومدرّسا. فقد كان حريصا منذ عودته من أوروبا وانتسابه إلى الجامعة التونسية سنة 1968، على استنطاق التراث لاستخلاص ما به تحفظ خصائص العربية من ناحية، وساعيا لتيسير انصهارها في حركة التطور اللساني الحديث، وفق ما بنته من أسس ومبادئ.

فكان له الدور الأهمّ في تأسيس الدرس المعجمي الحديث في الجامعة التونسية. وقد ظهر ميله إلى مقاربة المعجمية العربية بفرعيها النظري والتطبيقي وفق المفاهيم اللسانية في مسائل : وصف المعجم العربي القديم والحديث، وتحديد مفهومه وأسسه ومناهج تأليفه، وسبل تطويره... فعدّ بحق مؤسّسا لتصور معجمي عربي معاصر. وهو ما حفزه على تبنّي فكرة مشروع معجمي نهضوي يخرج بالبحث المعجمي من رحاب الدرس الجامعي إلى آفاق البحث العلمي الأرحب. فاشترك مع عدد من زملائه وطلبته في تأسيس جمعية المعجمية العربية بتونس،

---

2) ينظر للأستاذ الحمزاوي مثلا كتبه: "من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، 1986"؛ "المعجم العربي إشكالات ومقاربات، 1991"؛ "النظريات المعجمية العربية وسبيلها إلى استيعاب الخطاب العربي، 2000".. على أنّ الحمزاوي لم يعالج المعجم العربي القديم من منطلق إحيائيّ تراثيّ فقط، بل من خلال تصوّر نظريّ يعتبر البحث في تأليف المعاجم علما له خصوصياته واستقلاله وأسسه النظرية التي كثيرا ما يصرّح بها أصحاب المعاجم في المقدمات ومن المفروض أن يطبقوها في المتون. فكان لأعماله أثر في الكشف عن المدى النظري لعلم صناعة المعاجم عند العرب مقارنة بما يطرح من نظريات لسانية حديثة. وهو مطمح لم يخف الكاتب تمسكه به في جميع مباحثة رغبة منه في تصحيح مفهوم المعجمية من الحرفية إلى العلمية.

وكان أول رئيس لها من سنة 1983 إلى سنة 1993. كما كان صاحب مشروع المعجم العربي التاريخي من سنة 1990- إلى سنة 1991.

وأول مظاهر تأثره اللساني رسوخ الاعتقاد لديه بوجوب تغيير واقع المعجم العربي الذي ظلّ إلى العصر الحديث واقعا شاذّا عاجزا عن مجاراة التحولات اللسانية المتلاحقة. ولعلّ هذا الضعف الذي رافق دراسة المعجم فتحكّم في مفهومه وبنيته ومن ثمّ في وظيفته خاصة في اللغة العربية هو ما حدا بالأستاذ الحمزاوي إلى تسخير جهوده لمباحث "المعجمية التطبيقية" قصد بناء أسس لسانية معجمية جديدة كفيلة بتغيير واقع المعجم العربي. فكان له دور تأسيسي –سواء في الجامعة أو في جمعية المعجمية أو في ما نشر من أعمال أو ما أشرف عليه من رسائل- في إعادة درس بنية المعجم عامة ومقدرته اللغوية في مستوى الإبداع والارتباط بالواقع الذهني للمتكلمين :

وقد جاء في مقدمة كتابه "المعجم العربي إشكالات ومقاربات" : "والمعجم حرفة وصناعة قبل كلّ شيء، تتعلّق بجمع اللغة ووضعها. وهو على علاته التي يشترك فيها مع معاجم اللغات الأخرى، قد سعى إلى وضع أسس تتّصل باللغة وبالخصوص بمفرداتها التي ترتبط ربطا متينا بعلوم لسانية شتى منها علم الدلالة والنحو والصرف وضروب من الأدب من نثر وشعر"[3].

ولهذا اعتبر ماضي المعجم وحاضره عنصرين أساسيين متكاملين: فالعنصر الأول يتعلق بالمعجم منهجا وتاريخا، والبحث فيه هو أساسا لاستجلاء ما ظلّ غامضا في مناهجه وتأويلها تأويلا علميا بعيدا عن الدراسات التقليدية العاطفية. مع إشارة إلى دوره في تنمية الثقافة العربية. وقد نزّل الأستاذ الحمزاوي كلّ ذلك في سياق نقديّ تعلّق ببعض الأوهام السائدة التي ترى في الاكتفاء بما هو موجود أو موروث من المعاجم فوزا بالتقدم؛ والعنصر الثاني يستند إلى المواقف المنهجية المدعومة بالمعطيات اللسانية الحديثة، لقراءة المعجم العربي القديم والحديث واستقراء محاولاته الجريئة تنظيرا وتطبيقا، كمقاربة الخليل مثلا، لإخراج المعجم العربي من مجرّد الاجتهاد في الشكل إلى الإبداع في صناعة المعجم باعتباره علما يشمل جميع علوم اللسانيات ويحويها. فغايته إذن هي أن تتكيّف صناعة المعجم وتتغذّى بالمقاربات والمفاهيم اللسانية لحلّ قضاياه المستعصية[4]..

ولذلك أسهب الأستاذ الحمزاوي في أكثر مؤلفاته في تحليل النظريات والمبادئ التي قامت عليها المعجمية العربية وبيان أهميتها ومكانتها في اللغة، وما

---

3) الحمزاوي : المعجم العربي، ص13.

4) انظر : نفس المرجع، ص14-15.

اقتضته من رؤى ومناهج وتطبيقات، لأنّها لم تدرس دراسة لسانية – على حدّ قوله - ولم ينظر إلى المعجم على أنّه تأليف نظريّ وإلى مؤلّفه على أنّه مختصّ بل نُظر في الغالب إلى المعجم على أنّه مجرّد تطبيقات[5].

يرجع ذلك إلى أنّ هذه الأبعاد الجوهرية في النظرية المعجمية العربية لم تدرس وأنّ المعجمية العربية قد نظر إليها من زاوية كونها قواميس ظهرت تباعا على امتداد تاريخ العربية. وأغلب الدراسات توجّهت إلى بنائها الشكلي وقضاياها في الترتيب والتعريف فصنّفت بحسب ذلك إلى مدارس، وأهمل الجمع وقضايا المدونة وعلاقاتها بالمتكلم وبالنظام اللغوي. واقتصرت رسالة المعجم على الحمائية في مقابل إهمال الاستعمالية.

3 - استلهام التراث :

لقد عمد الأستاذ الحمزاوي إلى معالجة معاجم عربية حديثة وقديمة باعتبارها وثائق هامة يمكن الاستناد إليها في الكشف عن تصوّر نظريّ لأبعاد المعجمية التطبيقية من مظانّها، مستفيدا في ذلك ممّا نظّرت له القاموسية الحديثة كقضايا : الجمع والوضع والنصّ المعجمي والقارئ والممكن والمنجز والاستيعاب والتطوّر اللغوي إلخ...

ومع أنّ الانطلاق كان من المقدّمات النظرية لعدد من المعاجم، فإنّ ما انتهى إليه عمله هو استخلاص أهمّ الإشكالات المنهجية والتطبيقية التي قامت عليها النّظرية القاموسية العربية :

أ) الإحاطة بالخطاب اللغوي: أي كيفية توفق المعجمية إلى استيعاب الفكر الإنساني انطلاقا من أمثلة عربية قوامها اللغة العربية ومعجمها الأمثل. من هنا كانت العناية بما توصلت إليه هذه النظريات العربية وتطبيقاتها في المعجم. وهي عنده من الأهمية بحيث لا يخفي قابليتها للتخريج تخريجا حديثا على غرار تخريج اللسانيين للتراث اليوناني واللاتيني [6].

ب) مسألة النصّ المعجمي: المعجم نصّ أكبر قائم على نصوص صغرى عددها هو عدد المداخل التي يقوم عليها المعجم. والنص المعجمي قسمان: المدخل، ومحتواه. وهو من أعسر القضايا المعجمية لأنّ بناءه يستوجب التوفيق بين عناصر تبدو متناقضة كالأصل والفرع والقياس والإحاطة والإيجاز والتقريب.. فعسر النص المعجمي يتأتى من جمعه بين المتناقضات وما يفرضه من حدود دون أن تغفر للمعجميّ قصوره عن بلوغ النصّ المعجمي النموذجي.

---

5) انظر : نفس المرجع، ص10.

6) ابن مراد : مسائل في المعجم، ص 18.

ويرى الأستاذ الحمزاوي أنّ أقرب ما يمثل النص المثال من المحاولات النظرية المكتملة آراء ابن فارس في المقاييس وإشارات ابن سيده في مقدمة المحكم. لكنّ ذلك "لا يتأتى إدراكه إلا من خلال التطبيقات الواردة في متون المعاجم التي تتكيّف نصوصها بحسب نظرة كلّ مدرسة معجمية: فهناك النصّ الموسوعي الشامل، والنصّ المخفض الانتقائي، والنصّ الملخّص.. من هنا ندرك أنّ النص المعجمي مشروع مفتوح، ممّا يدعونا إلى أن نؤكّد أنّ تاريخ المعجم هو تاريخ نصّه وخصائصه وفنّياته"[7].

ج) قيام المعجم العربي على نظريات معجمية عربية[8]، يمكن تصنيف أهمّها كما يلي :

1) نظرية المعجم المثالي: هي نظرية الخليل (ت175هـ) في معجم "العين"، فقد أراد لمعجمه أن يكون "مدار كلام العرب فلا يخرج عنه شيء" ويستوعب بذلك ما تستعمله "العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها فلا يشذّ عنه شيء من ذلك"[9]. فلم ينظر إلى كلام العرب على أنّه قائمة مفتوحة تستعصي عن الحصر والاستيعاب، بل باعتباره نظاما محكم البناء قوامه المفردات التي يمكن للغوي معرفتها واستقصاؤها وإحصاؤها وحصر المستعمل منها على ألسنة المتكلمين. والمطلوب إذن منهج نظريّ يوصل إلى هذه الغاية دون الوقوع في متاهات الاختيار وما ينتج عنه من إهمال وتقصير بسبب سيطرة المعيارية وفرضها لمستوى معيّن دون غيره. وللتوفيق بين الاستقصاء التّامّ والمنهج الصحيح استنبط نظريته في التقليب[10].

وبذلك استطاع الخليل أن يميّز بين طاقة اللغة المنتجة وما يتحقق في مستوى الاستعمال، بحسب حاجات المتكلمين الاجتماعية والثقافية والحضارية. وهو نفس التقسيم الذي أقامته اللسانيات الحديثة بين مفهوم اللغة ومفهوم الكلام أو مفهوم المقدرة ومفهوم الإنجاز. ومن إيجابيات هذا التمييز أنّه يفصل في مسألة فرض استعمال مرحلة ما على غيرها من المراحل. وجعل ذلك الاستعمال أو المنجز بالفعل أي الكلام متحكّما في الحقيقة اللغوية نفسها. وهو ما لا يصحّ مع الخاصية النظرية للغة التي لا يمثّل الاستعمال منها إلاّ مظهرا محدّدا زمانا ومكانا. فكيف يتحكّم حينئذ في ما يتلوه من استعمالات لا شكّ أنّ أصحابها لا يعيشون نفس

---

7) الحمزاوي : المعجم العربي، ص 20.

8) ينظر : الخليل : معجم العين،47/1؛ الحمزاوي : النظريات المعجمية العربية؛ كما ينظر أيضا تقديمنا لهذا الكتاب في مجلة المعجمية، العدد : /1999/15.

9) الخليل : العين، 47/1.

10) ويعتبر الأزهري (370هـ) في "تهذيب اللغة"، وابن عباد (385هـ) في "المحيط في اللغة"، وابن سيدة (485هـ) في "المحكم والمحيط الأعظم" من أتباع هذه النظرية.

الظروف أي لا يستخدمون بالضرورة نفس الكلام. فهل كان لهذه النظرية أثر في ما انبنى عليه تصوّر المعجميين العرب اللاحقين لمفهوم المعجم ووظيفته، وتحديد مسألة "الجمع" فيه ؟

2) نظرية المعجم التجريبي ومعجم المعنى : عند ابن دريد (ت 321هـ) في "الجمهرة"؛ وابن فارس (ت 395هـ) في "المقاييس" : وهي نظرية قائمة على تطوير المعجم من حيث الوضع، فقد أسّس ابن دريد لمفهومين جديدين في الدرس المعجمي هما : مفهوم الوظيفة المتغيرة بحسب طبيعة المعجم، ومفهوم المستفيد أي القارئ، فخالف بذلك مفهوم المتكلم المثالي عند الخليل واستخدم مفهوم القارئ المستفيد؛ أما ابن فارس فقد طبّق نظرية المعنى الأصلي، بقطع النظر عن بنية الكلمة. فأسّس لمبدإ التأصيل، وهو ما يُستفاد من مصطلح "المقاييس" بمعنى الأصل.

3) نظرية المعجم بين الصحة والموسوعية : وهي نظرية الجوهري (ت395هـ) في "تاج اللغة وصحاح العربية". وتقوم عنده على ثلاثة مفاهيم هي : مفهوم الصحة، ويتعلق بمسألة الجمع أي مدونة المعجم ومصادرها، والترتيب وهو لغاية تركيز الصحة، والمعرفة المثالية للعربية. إنّ هذه المفاهيم تثبت أنّ الهدف من المعجم هو بناء استعمالية مثالية في عهد تنازعته النظريات ممّا حتّم الدعوة إلى معيارية نواة للمحافظة على رصيد مشترك يقاس عليه.[11]

4) نظرية المعجم الأسلوبي والتربوي : وهي نظرية الزمخشري (538هـ) في "أساس البلاغة" [12]. تقوم هذه النظرية على اكتشاف مفهوم التطور اللغوي في نطاق الفصحى، باعتبار الفصحى تتفاعل مع محيطها. فلم ينتبه أحد قبله إلى أن حماية اللغة ليس في تحنيطها بل في الدفاع عن حيويتها. نظريته لا تعتمد على اللغة باعتبارها رصيدا جامدا بل تنطلق من مفاهيم أساسية : كالاستعمال، والفصل بين الدراسة الآنية والزمانية للغة.

5) نظرية المعجم النموذج: من خلال رؤية الشدياق (ت 1304هـ) في: "سرّ الليال في القلب والإبدال"، قام على ابتداع ترتيب يوفّق بين مختلف

---

11) وممن طور هذه النظرية: ابن منظور(711هـ)، والفيروزابادي (829هـ)، والزبيدي (1205هـ). فإنّ لابن منظور في لسان العرب مقاربة شهيرة في دعم هذه النظرية قائمة على خمسة عناصر هي: المفاضلة اللغوية الداعية إلى تقديس العربية، ومنهجية الجمع والوضع، واعتماد مفهوم المدونة، ومفهوم المعجم اللغوي الموسوعي، ومفهوم الاتّفاق أو ما يعرف باعتباطية اللغة ومن ثم استحالة استيعاب مأثورها.

12) ومن المنتمين لمدرسته : بطرس البستاني في "محيط المحيط"، والشرتوني في "أقرب الموارد"، ولويس معلوف في "المنجد"، ومجمع القاهرة في "الوسيط، والجيلاني بالحاج يحيى وآخرون في "القاموس الجديد"، وخليل الجرّ وآخرون في "لاروس"، والألكسو في "المعجم العربي الأساسي".

المدارس، إلى جانب البحث عن قانون للقلب والإبدال، مستعينا بالخلفية الأوروبية فيما يتعلق بمفهوم الدلالة المركزية.

6) نظرية المعجم التاريخي : من خلال رؤية فيشر، وهي قائمة على استيعاب جميع الكلمات العربية ومعالجتها حسب وجهات النظر: التاريخية، والاشتقاقية، والتعبيرية، والنحوية، والبيانية، والأسلوبية.. وهو ما مثّل مشروعا واضح الملامح.

7) نظرية المعجم العام: انطلاقا من رؤية مجمع القاهرة في المعجم الكبير. وهو مشروع يهدف إلى وضع معجم جماعي متخصص تطوري يربط بين القديم والجديد، وهو موسوعي قائم على فصاحة مفتوحة، إذ يسعى إلى استكمال المواد اللغوية التي لم ترد في كتب اللغة.

انبنت هذه النظريات إذن على رؤى ومبادئ لغوية ولسانية نظّرت لها المعجمية الحديثة، منها نظريات: الجمع والوضع، والنص المعجمي، والقارئ، والممكن والمنجز، والاستيعاب والتطور اللغوي والاستقرار.. وقد ربط الأستاذ الحمزاوي جميع هذه النظريات بخلفياتها اللغوية والفكرية والحضارية ممّا أضفى عليها بعدا تأصيليًّا، فهي نتيجة لتكوّن البيئة والفكر العربيين ومدى انعكاس ذلك على واقع المعاجم وتطورها عامة. لكن المعاجم العربية بقيت متأرجحة بين التنظير (في المقدمات) والتطبيق (في المتون)، فلم يجاوز الاجتهاد في الغالب النّواحي الشكلية، فبقيت المناهج غير خاضعة لذهنية معجمية متحركة منفتحة على التطور وما يستدعيه من تجاوز الرصيد اللغوي المحنّط إلى الرصيد اللاحق والمتنوع وهو ما يتطلب حيوية في بنية النص المعجمي ووضوحا في وظيفته المعجمية من حيث الرؤية والمنهج والاستيعاب.

4 - سبل الإصلاح :

4 -1. مفهوم المعجم في الدرس اللغوي العربي القديم :

إنّ المثال الأعلى الذي قام على أساسه "التدوين" في العربية هو الفصاحة. والفصاحة تصوّر معياريّ (normatif) ينكر ما يدخل اللغة من استعمالات جديدة (كالمولّد والمقترض والعاميّ)؛ ويكرّس معيارا ثقافيّا معيّنا تُفرض بموجبه على لغة الاستعمال قواعدُ مثاليّة معياريّة مستمدّة من النّموذج اللّغوي المحدّد بعصور الاحتجاج[13]. وقد ظلّ

13) انظر حول الفصاحة : الحمزاوي: الفصاحة فصاحات، ص11.

المعجم العربيّ خاضعا في متنه لذلك المثال الثقافي. وظلّت المعاجم العربية متماثلة في الغالب، يكرّر بعضها بعضا[14]

ويمكن فهم عوامل هذا التقليد ومعالجتها بالبحث في الركنين اللذين يقوم عليهما المعجم وهما: الجمع والوضع. فأما الوضع - ويقصد به: الترتيب والتعريف- فتكمن أهميته في منهج تأليف المعجم، من حيث الوضوح واليسر والدقة العلمية وتجنب التكرار والخلط والإطالة، وغيرها من شروط شكلية ومنهجية لا غنى عنها لتسهيل التعامل مع المعجم وتعميم الاستفادة منه؛ وأما الجمع فيعنى بمصادر المادة المعجمية ومستوياتها اللغوية، وهو لذلك يعدّ الركن الأساسي في بنية المعجم لأنه جوهره ومادته التي عليها يقوم، وبها تتحدّد رسالته سواء أكانت حمائية أم وصفية.

4-2- مفهوم المعجم في الدرس اللساني الحديث :

يقوم مفهوم المعجم في الدرس اللساني الحديث على مبدإ التحوّل لمواكبة تطوّر الحياة نفسها. فإنّ الاتّجاه في الدراسات اللغوية الحديثة يفترض أن يكون المعجم امتدادا للبنية الفكرية السّائدة في عصره وتعبيرا عن مذاهبها، لأنّه قائم في جوهره على جدليّة التطوّر والثّبات. كما يفترض ألاّ تتّجه وظيفته أساسا إلى حماية اللغة فحسب بل جعلها معبّرة عن العصر وافية بمطالب العلوم والفنون الحديثة.

لكنّ هذا الافتراض وإن أصبح عند اللسانيين الغربيين منهجا لدراسة واقع المعجم وآفاقه، فهو لا يجاوز عند اللغويين العرب في أواسط القرن العشرين، مجرَّد الوعي بضرورة تغيير نظرتهم إلى المعجم. فإنّ النّاظر في آرائهم لا يكتشف إلا نظريّا، وعيهم بضرورة تسهيل الاتّصال اللغوي عن طريق سدّ الثّغرات في معلومات القرّاء، وذلك بالمساعدة على تقييم المسالك اللغوية والتّحكم في وسائل التعبير الحديثة. وهذا هو دور المعاجم اللغوية الحديثة. فهي مطالبة بأن

---

14) فابن دريد(تـ321هـ) صاحب معجم "الجمهرة" يعترف بالتبعيّة للخليل(تـ175هـ)؛ ويصرّح ابن فارس(تـ 395هـ) صاحب معجميْ "المقاييس" و"المجمل" بالأخذ عن "العين" للخليل و"إصلاح المنطق" لابن السّكيت(تـ244هـ) و"الجمهرة" لابن دريد و"غريب الحديث" و"غريب المصنّف" لأبي عبيد(تـ224هـ)؛ أمّا الجوهريّ(تـ400هـ) صاحب معجم "الصّحاح" فيستقي من "العين" و"الجمهرة" (عن أبي الفرج محمد أحمد: المعاجم العربية، صص27-28)؛ ويصرّح ابن منظور(تـ711 هـ) صاحب "لسان العرب" أنّه نقل معجمه عن سابقيه نقلا تاما. فبعد أن يذكر "التهذيب" للأزهري(تـ370هـ) و"المحكم" لابن سيده (تـ458هـ) و"الحواشي على الصحاح" لابن برّي و"النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير الجزري، يقول في مقدمة معجمه: "وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمتّ بها، ولا وسيلة أتمسّك بسببها سوى أنّي جمعت فيه ما تفرّق في تلك الكتب من العلوم" (مقدمة لسان العرب، 8/1)؛ أمّا الفيروزابادي(تـ817 هـ) صاحب "القاموس المحيط" فيذكر في مقدمته : أنّ معجمه "صريح ألفي مصنّف من الكتب الفاخرة وسنيح ألفي قلمّس من العيالم الزاخرة" (انظر : مقدمة القاموس المحيط).

تنشغل بخصائص اللغة، وأن تبحث في نوع من التّوفيق بين الجدوى والاستيعاب، إذ لا يمكن للمعجميّ أن يكتفي بوصف بعض الكلمات المنتقاة [15]، فإنّ وظيفة المعجم باعتباره أداة تعليميّة وتطبيقيّة، تصنع لتباع، كأيّ بضاعة تجارية أخرى تدفعه إلى التخلّي عن فكرة الدفاع عن معجم مثاليّ يوفّق بين جميع المتكلّمين في الماضي والحاضر. إنّه يؤكّد على العكس من ذلك، على تنوّع حاجات المستهلكين، واختلاف المستويات اللغوية مطابقة مع الواقع اللغوي المتنوّع ثقافيا واجتماعيا.

والمعجم يصبح هو نفسه القادر على تمكين القارئ من معرفة استعمال جديد أو نادر وحديث إلى جانب الاستعمالات القديمة. هذه الوظيفة لا تجعل حجم المعجم وعدد مفرداته التي تراوح بين القديم والجديد معيارا للاقتراب من المعجم المثالي. وإنّما اعتبر المعجميون المعاصرون أنّ قيمة المعجم تكمن في مدى خضوعه لعاملي العرض والطلب، ومراعاته لخصوصية المستهلك وطبيعة احتياجاته المعاصرة. فضبطت من أجل ذلك وظيفة المعجم بمقاييس لسانيّة تجنّبها الاعتباطية ما أمكن مثل: تحديد نوع المتلقي؛ وضبط المستويات اللغوية التي تفرضها حدود المعجم أي الفضاء المخصّص للمعلومات التي يشرحها المعجم[16]؛ واعتماد مدوّنة محدّدة لتعذّر استيعاب جميع الملفوظات لمجموعة لسانيّة ما في زمن محدّد[17]. فيتكيّف بمقتضى ذلك محتوى المعجم وحجمه وهدفه.

وقد نتج عن هذه النظرة تطوّر كبير في مفهوم المعجم في اللّسانيات. فقد صارت المعلومات التي يقدّمها المعجميّ خطابا حول مدوّنة معيّنة، وليست أوامر يعطيها المعجميّ مباشرة باعتباره صاحب الملفوظ، فإنّ ما يقدّمه من إجابات هي من وحي المجموعة اللّغويّة كلّها، باعتبار المعجم وسيطا لهذا المتكلّم بالملفوظ الجماعي الذي تمثّله المدوّنة. لذلك يعسر أن يتخلّى المعجميّ عن مبدإ التضييق في الاستعمال والتطابق مع المعيار الثقافي واللغوي مهما التزم مبدأ التحرّريّة اللغوية لأنّ رسالته تختلط أصلا بخصائص الخطاب البيداغوجي الذي يُحوّل خطاب المعجم من معلومة إلى أمر[18].

وإذا كانت "المعجمية التطبيقية" بفرعيها النّظريّ والتّطبيقيّ المجال الذي يهدف إلى وضع تقنيات صناعة المعجم، والعلم الذي يدرس المناهج التي تفرضها هذه الصناعة، فقد كشف الأستاذ الحمزاوي من خلال دراساته دورها كذلك في

---

15) Salminen : La lexicologie; p. 94.

16) إنّ مسألة المستويات اللغوية رغم تناقضها مع مواقف المعجميين التي تأخذ الفصحى قضية مسلّما بها، فإنّها اليوم في منظور الدرس اللساني شرط أساسيّ من شروط النّشاط اللغوي، تعكس صورتها وضع اللغة الحيّة في استعمالاتها اليومية التي ترتبط بالثّقافة وتتدرّج تدرّجها.

17) Mounin : Dictionnaire de la linguistique, p. 89.

18) Picoche J. Précis de lexicologie française, p. 5.

معرفة الأبعاد الفكرية والمواقف المذهبية من قضية اللغة والاستعمال ومدى تكيّفهما مع روح العصر أو خضوعهما للتقليد. فمسألة التّطوّر في المعجم العربي الحديث مثلا خاضعة في الغالب لعوامل غير لغوية كالأذواق والضغوط الاجتماعية والمذهبية..،[19]، وقلّما ارتكزت على مبادئ منهجية تُبيح مسألة التّطوّر في اللغة وتُخرجها من مرتبة اللحن إلى مرتبة الاستعمال المشروع.

ولهذا نلاحظ أنّ المعجم الحديث بما في ذلك بعض المحاولات العربية الرائدة لم يعد في الحقيقة قائما على هدف وحيد هو تحديد اللغة وتقنين الاستعمال النّموذجيّ، بل إنّه يقرّر ولو جزئيّا هذه الحقيقة اللغويّة فيحاول أن يغطّي عددا من الاستعمالات اللغوية قديمها وحديثها. على أنّ هذه النّزعة في التوسّع في بعض الاستعمالات والدّلالات المستحدثة هي في الغالب وليدة التيّار الحديث في تطوير وظيفة المعجم ونجدها أساسا في "المنجد"، وفي "المعجم الوسيط" ثم في ما تلاهما من معاجم حديثة. إذ لا بدّ من الإشارة إلى أهميّة هذه الاستعمالات ووجوب دراستها سواء باعتبارها مظهرا من مظاهر التطوّر اللغوي، أو لأنّها تطلعنا على خصائص التّطوّر اللغوي وقواعده في العربية خلال فترات معيّنة من تاريخها. وربّما تكشف لنا كذلك عن الأسباب الخارجية لهذا التطوّر وهو ما يسمح بمعرفة العوامل المؤثّرة في النّموّ اللّغويّ عامة.

لكنّ المشكل الذي يقع فيه أغلب مؤلّفي هذه القواميس هو صعوبة الالتزام بمبدإ الاستعمال. فإنّ محاولة وصف اللغة وصفا حديثا يمرّ عندهم - رغم وعيهم بهذا التّناقض- بالقواميس السّابقة حتى وإن كانت قريبة العهد. بينما لا نجد لديهم صدى لاعتماد مدوّنة واستقراء نصوص من المرحلة التي يدرسونها.

4 - 3 - المفاهيم المعرقلة لنهضة المعجم العربي

ونتيجة لذلك، فقد حدّد الأستاذ الحمزاوي جملة من المفاهيم المعجمية مازالت تعرقل نهضة المعجم العربي وتضفي مسحة من الغموض على أهدافه، من هذه المفاهيم نذكر:

1) الخطاب المعجمي[20] :

ظلّ خطاب المعجم العربي في الغالب خطابا تعليميّا قائما على غلق النصّ. فلا مجال للانفتاح على الواقع اللغوي المتجدّد. فهو قائم على وظيفة تلقينيّة

---

19) الحمزاوي: من قضايا المعجم، ص154.

20) نفسه، ص155.

تدعو المتلقي إلى التزام استعمال لغويّ معياريّ، وانطلاقا من هذه المعيارية التي يمثّلها المعجم ويعلّمها لا يمكن أن يتضمّن خطابه لا ثغرة ولا عدولا [21].

2) القارئ المثالي[22] :

إنّ مؤلّفي المعاجم العربية غالبا ما يتصوّرون قرّاءهم من الدّارسين والمثقفين والأدباء والطلاّب فحسب. وهذا معناه أنّ هذه المعاجم تصنع "إنسانا معجميّا"[23] وتستهدفه بخطاب تربوي يكاد يخلو من ألفاظ الحياة العامة والتعابير الرائجة في الأسواق، وفي الحقول والمصانع.. فهو مستهلك مفترض ذو لغة نموذجيّة، مستمدّة من المثال الأدبي القارّ. بينما لا يقرّ واقع العربية هذا النّوع من المتكلّمين، ليظلّ اعتماد المعجم العربي على هذا الضرب من القرّاء دليلا على خضوعه لعوامل خارجيّة كالنّزعات الفكرية والمذهبية، ممّا يحوّله إلى خطاب غير محايد يكرّس المعيار الثقافي السّائد، وفيه يقع تغليب المعيار على الاستعمال[24].

3) المعجم بين الحمائيّة والوصفيّة[25] :

تواجه المعاجم الحديثة هذا التّفاوت بين المعيار والاستعمال بمناهج مختلفة. فمنها ما عمل على تثبيت اللغة في استعمالاتها الفصيحة القديمة، ومنها ما خفّف من تشدّده فوسّع رصيده إلى بعض الاستعمالات المحدثة مع التنصيص على ذلك بذكر عبارات (عامي، مولّد، محدث..)، وهي إشارات قد تبدو في الظاهر منطقيّة، لكنّها في الحقيقة تضمر ضربا من "العقوبة" لأنّها تحكم على الكلمة من وجهة نظر فصاحيّة. وهي تعكس عدم رضا المعجميّ عنها باعتبارها غير فصيحة، فهي فاقدة للشّرعية الكاملة. والفارق بين الضّربين من الخطاب أنّ الأوّل هو "المعجم الوصفي" الذي يفرض حالة وهميّة من اللّغة؛ والثاني هو "معجم الاستعمال" الذي يسجّل حالة لغة، وفي الحالتين يتطابق المعجميّ مع معيار. لكنّه ليس نفس المعيار دائما. فالأوّل هو معيار اللغة الأدبيّة المثلى؛ والثاني هو معيار اللغة اليوميّة المتداولة.

---

21) Dubois j. et c.: Introduction à la lexicographie, p. 49.

22) الحمزاوي: المعجم العربي، ص171.

23) نفسه، ص171.

24) نفسه، ص173.

25) نفسه، ص172.

4) المعجم بين اللغة والكلام[26] :

إنّ المعجم العربي لا يزال يعرّف اللغة على أنّها شيء مغلق[27]، وأنّ المعجم هو اللغة حتى لا شيء في نظره خارجه. فهو ممثّل لكلّ اللغة فيه ترتّب جميع مفرداتها. أمّا المفردات غير الموجودة فيه فليست في نظره نحويّة أي ليست عربية. لذلك فهو يُدينها ويقصيها من الاستعمال. فلا يمكن الحديث عن نصّ منفتح على الواقع الجديد وما يجدّ فيه من مولّدات حديثة. ذلك أنّ هدف القدامى من وضع معاجمهم كان حاضرا في أذهان المحدثين أيضا، وهو حماية لغة القرآن وحفظها من الشّوائب وإبعادا لما خالطها من العجمة وما استُحدث بسبب التطوّر الفكري والاجتماعي والحضاري فيها من ألفاظ ومصطلحات جديدة بعد أن تضاعف عدد النّاطقين بها مرّات عديدة.

5) المعجم بين الزمانية والآنية [28] :

إنّ عدم تمييز المعاجم بين الزمانية والآنية، راجع في الحقيقة إلى طبيعة تصوّرها للمعجم الباحث عن التّوفيق بين ماضي اللغة وحاضرها، وذلك بمجرّد ربط دلالات من عصور مختلفة وأحيانا اشتقاقات واقتراضات.. دون إشارة إلى علاقات هذه المفردات بعضها ببعض. وهذا لا يكفي في نظر الأستاذ الحمزاوي لحلّ أزمة المعجم. فالقضية إذن قضية منهج وتصوّر لصناعة المعجم العربي وتجاوز عقبات في طريقه.

6) المعجم بين التقليد والتجديد [29] :

لقد ظلّت المعاجم العربية الحديثة متردّدة بين الانغلاق الدّال على الاعتقاد في مقولة الاستقرار اللغوي التي تستغني عن المستحدث في اللغة وتسعى إلى الدفاع عن الموروث؛ والانفتاح الدّالّ على الحاجة إلى تطوير اللغة من خلال تطعيم رصيدها بما يستجدّ من مولّدات. وإذا كنّا نستطيع تصنيف قواميسنا القديمة وفق مبدأيْ المحافظة والتجديد، فإنّ قواميسنا الحديثة لا تخضع لهذا التصنيف، بما

---

26) نفسه، ص156.

27) من سلبيات انغلاق المعجم أيضا تداخل مفهوم المعيار القائم عليه "الجمع" فعلا مع مفهوم "الكلية" (la totalité) الذي لا يزال هدف المعجم المنشود، لأنّ المعيار يُفهم على أنّه الصّورة المثلى، ولا يصبح مطلقا إلا إذا قُصد به معجم اللغة كلّها. من هنا فإنّ مفهوم الشّمول في المعجم (l' exhaustivité) مفهوم نسبيّ بما أنّ "الكلّية" (la totalié) متحوّلة وغير ثابتة لكنّها منصهرة في كلّ مقولة بيداغوجية أي: لا يوجد سؤال بلا جواب في عين المعجميّ الذي يكوّن لنفسه صورة يريد بلوغها. (Dubois j. et c.: Introduction à la lexicographie, p. 50.).

28) الحمزاوي: المعجم العربي، ص174.

29) نفسه، صص171-173.

أنّها تمزج بين المبدأين وإن بدرجات متفاوتة، لتبقى دائما مسألة "الجمع" متأخّرة عن الأحوال اللغوية المتطوّرة.

والمتتبّع لمادة المعجم العربي الحديث يراها تقدّم قدرتين مختلفتين للقارئ العربيّ: القدرة الأولى باعتبار الكمّ والقدرة الثانية باعتبار الكيف[30]. وهذا راجع إلى أنّه حاول تنمية العربية دون تفريط في ماضيها فنتج عن ذلك هذا التّداخل بين القديم والحديث، ليظلّ "الجمع" فيه، من حيث المحافظة والحداثة قضية اعتباطية.

7) المعجم بين اللحن والتطور[31] :

إنّ المعاجم العربية الحديثة تدّعي جميعا التّجديد والعمل على وصف العربية الحديثة قصد تيسير استخدام المعجم وجعله فعلا أداة مطواعة للمتعلّم والباحث والمستفيد عامة. لكنّ المتن يخضع في أغلبه للأسلوب القديم القائم على استنساخ المعاجم السّابقة. ولا يعدو التّجديد عندها إثراء للقديم بما يراه المؤلفون صالحا من إضافات تُنتقى ممّا غلب استخدامه. إنّ مسألة التّطوّر في المعجم خاضعة لعوامل غير لغوية كالأذواق والضغوط الاجتماعية..، ولا ترتكز في الغالب على مبادئ منهجية تُبيح مسألة التّطوّر في اللغة وتُخرجها من مرتبة اللحن إلى مرتبة الاستعمال المشروع. فليس المهمّ عدد المفردات الجديدة في معجم حديث بل المهمّ تأسيس رؤية معجمية قائمة على قواعد معيّنة في التّوليد اللغوي تنأى به عن الأهواء والأذواق لتُحلّه من البحث اللغوي منزلته التي يستحقّ.

8) المعجم والمدونة [32] :

عند النّظر في القواميس العربية الحديثة نلاحظ أنّ النّزعة الشّمولية لا تزال مسيطرة على صناعتها، رغم ظهور الوعي بوجوب التّمييز بين النّظرة التاريخية للغة والنّظرة الآنيّة، والمعجم الموسوعيّ والمعجم اللغويّ العامّ والمعجم المختصّ. ولا تزال هذه المعاجم المعاصرة تسعى إلى أن تكون قوائم تشتمل على أكثر ما يمكن من ألفاظ اللغة على مدى تاريخ العربية الطويل مع تغليب القديم وتفضيله على الجديد؛ وبسبب عدم اعتمادها في الغالب على مدوّنة، تراوح هذه المعاجم بين اللغة والثقافة وتسعى إلى الإجابة في مؤلف واحد عن جميع الاستفهامات الممكنة حول اللغة والثقافة. فهي أقرب إلى المعاجم التاريخية لأنّها تحاول الجمع بين القديم والحديث. وإذا كان المعجم يستخدم في جميع الحالات للتحكّم في وسائل التعبير أو لتكملة معلومة حول الثقافة. فإنّ طبيعته وحجمه يتحدّدان بحسب طبيعة

---

30) نفسه، ص289.

31) نفسه، صص170-171.

32) نفسه، ص275.

الأسئلة التي يعدّه المؤلفون للإجابة عنها. فوظيفته إذن مهمّة في إنتاج الملفوظات لكنّ ميله إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من المجالات تدلّ على رغبة لديه في اشتراط نوع من الشّمولية هي في الحقيقة واحدة من خصائص الملفوظ التعليمي الذي ينتمي إليه المعجم [33].

9) المعجم بين التّنظير والتّطبيق [34] :

طرح الأستاذ الحمزاوي في مختلف أعماله الأخيرة الإشكال الرئيسي الذي يعترض عمل المعجمي وهو اتّفاق المدارس اللسانية على اعتبار جميع فروع اللغة قائمة على مفهوم "البنية" ماعدا المعجم. ورغم الاعتقاد بأنّ المعجم مجمع علوم اللغة وآدابها، فإنّ من اللسانيين من لا يزال يعتبره قضية ثانوية، لتعذّر إخضاع بنيته للنظام. فموضوع المعجم وصف قوائم من الكلمات دون وضع حلّ منهجيّ قياسيّ لاعتباطية دلالاتها، أي دون إخضاع المعجم ذاته لمنهج مشكلن يضبط تعريفاته للوحدات المعجمية حسب بنية أو نظام يطبق على جميع المعاجم. وذلك راجع إلى أنّ الدلالة التي يرتكز عليها المعجم لم تبلغ درجة من التنظيم المنهجي القياسي الذي يسمح للمعجم بوضع بنية مثل البنية الصوتية أو الصرفية ممّا دعا أغلب أقطابها إلى عدم الاهتمام بالمعجم.

ولعلّ من أبرز العوامل في ذلك حسب الأستاذ الحمزاوي هو انفتاح المعجم على الواقع وارتباطه بمراجع من خارج اللغة، بخلاف بقية أنظمة اللغة المتّسمة بالانغلاق وصعوبة التغيّر.. وهو ما عمّق الخلافات حول المعجم وجعله من أعوص القضايا اللسانية المطروحة. ويستشهد الأستاذ الحمزاوي برأي لأولمان (Ulmann) صاحب كتاب "السيمية" يقول فيه : "إنّه يستحيل وضع بنية معجمية لاستحالة ذلك في السيمية". كما يذكر قول الفرنسي (قيرو) (Guiraud) : "إنّ الحقل المعجمي لا يكون بنية مثلها مثل النظام الفونولوجي حيث تؤدي كلّ لفظة وظيفة مشتركة ضرورية بالنسبة إلى المجموعة" لأنّ الألفاظ غير المبرّرة فيه أو الاعتباطية، تفوق بكثير الألفاظ المبرّرة[35].

بيد أنّ من البنيويين من يعتبر أنّ استحالة الإحاطة بقضية المدلول لا يستحيل معها أن نلاحظ في نطاق البنيوية نفسها، أنّ كلّ تحوّل في المدلول يوافقه في الغالب تبدّل في الشكل والبنية. ولهذا يستحيل أن نلغي كلّ ما له صلة بالمدلول خاصة في مستوى المعجم. فهناك حينئذ تناقض وجب رفعه. فمن جهة نلاحظ الافتراض المبدئي الذي يقرّ للمعجم بنية ضمنية، يعتمد عليها، لأنّه يستحيل على

---

33) Picoche: Précis de lexicologie française, p. 12.

34) الحمزاوي: المعجم العربي،، ص286.

35) نفسه، صص315-316.

الكلمات أن تتواجد عشوائيا في أذهاننا، وبالتالي في المعجم وهو ليس مجرّد مجموعة من الكلمات المتراكمة. ولذلك سعى المعجميون إلى البحث عن بناء معجمي لتصنيف المدلولات تصنيفا دلاليا معجميا. وهذا الخلاف قائم في العربية المعاصرة أيضا، إذ نجد له صدى عند تمام حسان الذي اعتبر المعجم لا يتوفر على مقومات النظام، وأنّه مجرّد "قائمة تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات"[36]، وعبد القادر الفاسي الفهري الذي يقرّ ولكن في نطاق النظرية التوليدية التحويلية بأنّ المعجم مطواع للبنية والنظام[37]...

لكنّ الأستاذ الحمزاوي بقدر تنبّهه لمخاطر هذا التوجّه اللساني على المعجم، واعتباره مجالا فوضويا يشذّ عن التنظيم ومن ثمّ عن البنينة فلا يُعدّ فرعا من فروع اللسانيات الحديثة، لم يعمل على مواجهة هذا الفكر، بل اكتفى بالتساؤل عن غرابة هذا الموقف من المعجم مشكّكا في صحته وداعيا إلى أن ينظر إلى المعجم على أنّه بنية ونظام. وردّد صدى بعض المحاولات التوفيقية للتوليديين أنفسهم، التي سعت إلى حلّ المعضلة بجعل الدرس المعجمي ممكنا بإلحاقه بالنحو وعدّه ذيلا له، فلا استقلالية له عن النحو، كما لا استقلالية للمفردة عن الجملة[38].

غير أنّ تصحيح هذه المفاهيم لم يكن من اليسير ترجمته إلى الواقع لبقاء المعجم رهن التّقليد والنّظرة الكلاسيكيّة الفصاحيّة للّغة. فكان لا بدّ من ربط حاضر المعجم العربي بالتيارات اللسانية الحديثة، بعد أن كان قد وضعه في إطاره من الدرس العربي القديم بما ميّزه من نظريات فذّة عدّها عالمية. فدعا إلى أن تندرج صناعة المعاجم العربية في التيار العالمي الذي يطلق على هذه الصناعة مصطلح "القاموسية" (dictionnairique).

في هذا السياق نريد أن نشير إلى امتداد هذه الرّؤى التي أسّسها الأستاذ الحمزاوي في الجيل اللاحق له ممّن يمكن أن نطلق عليهم إجمالا تلامذته. فإنّ منهم من شاركه تدريس المعجم حينا ليستقلّ بعد ذلك بهذه المهمّة في مختلف المؤسّسات الجامعيّة.

وكان البحث اللغوي في الجامعة التونسية قد انبنى على أسس معرفية حديثة جعلت المعجمية فرعا من فروع الدرس اللساني فيها، فتعزّز وجودها في الجامعة. وسرعان ما تجاوز البحث قضايا تطوير المعجم وتيسيره وإصلاحه إلى

---

36) حسان تمام : اللغة العربية معناها ومبناها، صص39-40 و314.

37) ينظر : عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي. وكان قدّم لهذا الكتاب في مجلة المعجمية بتونس في العدد4/1988 .

38) ينظر خاصة مقاله: "متى يصبح المعجم بنية ونظاما؟" ضمن كتاب: "المعجم العربي"، صص309-335.

التنظير بما تحقق من معرفة واسعة بالنظريات اللسانية المعجمية الحديثة. وهو ما مكن من الانتباه مبكّرا إلى ضرورة تصنيف المعجم - على غرار التصنيف اللساني النظريّ والتطبيقيّ- لحلّ مشكلة انتمائه إلى النظام من عدمه. فوقع التمييز بين المعجم الصناعيّ، والمعجم الذهنيّ. وقيمة هذا التصنيف تكمن في أنّه يخلّص المعجم ممّا أرادته له بعض المدارس من شذوذ وعدم قدرة على الانتظام والبنينة باعتباره قائمة صامتة. وهذا وإن كان ممكنا في المعجم الصناعيّ أو التطبيقيّ، فإنّ المعجم الذهنيّ أو الطبيعيّ قائم على نفس المبادئ والقيم التي تستمدّ منها اللسانيات مفاهيمها الأساسية كالبنية والنّظام والشكل، والكفاءة والإنجاز، والممكن والمستعمل.. [39]

وهكذا أثمر مجهود الأستاذ الحمزاوي بفضل من تتلمذ على يديه تدريسا وإشرافا، فأثرى البحث المعجمي النظري بمقاربات سعى فيها وفق مفاهيم لسانية تتفق فيها جميع اللغات، إلى إثبات مشروعية قضايا لطالما نفاها البعض عن المعجم. فكان ذلك منطلقا للأعمال المتميّزة التي ستنقل البحث المعجميّ في تونس نقلة نوعية. فقد صارت الآراء تدور حول قضايا لا تتّجه أصلا إلى مسألة بناء مقدرة معجمية لحلّ معضلة التواصل، بل تسعى في نطاق ما يعرف بـ"المعجمية النظرية" (la lexicologie) إلى بناء الأسس التي تثبت اعتبار المعجم جزءا من بنية اللغة ونظامها يقبل التصنيف والنظمنة والوصف. فكرّست في سبيل الدفاع عن ذلك أغلب الأبحاث التي ظهرت تباعا منذ بداية التسعينات بالخصوص، في مجلة المعجمية[40]، وفي أطروحات جامعية سعت من خلال مستويات الدرس المعجمي : الصرفية والصوتية والدلالية إلى إبراز نظمنة المعجم. فمثّل كلّ ذلك منعرجا هاما في البحث النظري في المعجم.

5 – الخاتمة :

هل وُفّق المعجم العربي الحديث فعلا إلى تكييف خطابه المعاصر مع طبيعة المستهلك الحديث ؟ وهل من صدى لبعض هذه الأسس النظرية التي انبنى عليها تصوّر المحدثين للمعجم الحديث؟ أي إلى أي مدى وُظّفت المعجمية النظرية في خدمة المعجمية التطبيقية وتحديدا صناعة المعاجم ؟

إنّ ما يلاحظ في أدبيات المعجم العربي الحديث، القناعة بأنّ رسالة المعجم هي التعبير عن مجموع المفردات المستعملة في اللغة العربية، ولكن في مستوى

---

39) الشريف: "المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي"، مجلة المعجمية، 1986/2 .

40) انظر لابن مراد: في مجلة المعجمية مقالات: "المصطلحية وعلم المعجم"، "مقدمة لنظرية المعجم"،: "المعجم والمعرفة"، "الصيغمية المعجمية"، "المقولة الدلالية".

التطبيق يصعب تخلّيه في الغالب، عن اللغة الأدبية المفترضة. وكثيرا ما يؤول ذلك إلى التباس منهجي خطير بين وظيفته الوصفية، ووظيفة التلقينيّة التعليمية. بل إنّه يتحوّل إلى حامٍ لاستعمال لغويّ مثاليّ، من خلال تطابقه التام معه، فيتبنّاه ويقدّمه في شكل قوائم منتهية، ويدعو إلى الالتزام به.

ولعلّ السبب في غلبة المنوال على الاستعمال، حتى في المعاجم الحديثة، يكمن في صعوبة تخلّص المعجم من هاجس الصحة والصواب أو الفصاحة واللحن، وسبل حماية الفصحى لغة القرآن، بينما تتّجه وظيفة المعجم المعاصر، وخاصة بعد ظهور المعجم الإلكتروني إلى وظيفة عملية نفعية تتمثّل في عدم حرمان القارئ من جميع النصوص الممكنة في لغته.

فإنّ المهمّ الآن في المعجم الحديث ليس ما يوجد فيه من طريف وفصيح وجميل، بل ما يساعد القارئ على وصف جميع ما يوجد في الكون، ومواكبة ما يجدّ فيه من تطور واختراع. ولذلك تبدو "المعجمية التطبيقية" القائمة على الوصف التجريبي للمعجم اليوم أكثر حرصا على الاستعانة بـ"المعجمية النظرية" الساعية إلى استنباط قوانين عامة للمعجم واقتراح نظمنة له، بما أنّ وظيفة المبحث التطبيقي هي في النهاية معالجة هذه النظمنة وتدقيقها بغية الوصول إلى المعجم الأمثل فعلا.

الحبيب النصراوي

معهد للغات

جامعة 7 نوفمبر قرطاج - تونس

مراجع البحث

ابن مراد (إبراهيم)، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية، 8/ 1992.
- مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، 1993/9.
- المعجم والمعرفة، مجلة المعجمية، 1995/11.
- الصيغمية المعجمية، مجلة المعجمية، العدد : 1996/12.
- المقولة الدلالية في المعجم، مجلة المعجمية، العدد : 2001/16.

ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1990.

حسان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء (دت).

الحمزاوي (محمد رشاد)، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، تونس 1982.
- العربية والحداثة، دار الغرب الإسلامي، 1986.
- المعجم العربي إشكالات ومقاربات، بيت الحكمة، 1991.
- المعجمية، مركز النشر الجامعي، تونس 2004.

الخليل (بن أحمد الفراهيدي)، العين، تحقيق مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر 1982.

الشريف (محمد صلاح الدين)، المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعيّ، مجلة المعجمية، 1986/2.

الفيروزابادي مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، 1995.

DUBOIS J. et C.: Introduction à la lexicographie le dictionnaire, Librairie Larousse, Paris, 1971.

MILNER Jean-Claude: Introduction à une science du langage, Edition du Seuil, Paris,1986.

MOUNIN Georges: Dictionnaire de la linguistique, Presses Universitaires de France, Paris, 1974.

PICOCHE jacqueline: Précis de lexicologie française, l' étude et l enseignement du vocabulaire, Edition NAHAN- UNIVERSITE, Paris, 1977.

SALMINEN Ainos Niclas: La Lexicologie, Armand Colin, Paris, 1997.